

الثاني وقول البعض بين العامل وشأنه وهو لم يتغير واحسب
منه في غير امرت به لانها مبهمة بالاولى كما مستغربه
وفي يد افترت افاه احسن لان الفصل فيه اقرب الفصل
في الثاني ولم يتغير في لزوم امرت به مع زيد ضيرت افاه
والمفتول عن اي حيان ان التصبيح في الاول احسن منه في
الثاني لايجاد الفعلين المذكور والمقدر في المعنى واليجاد
متعلقهما ووجه الظاهر والتفهم في المعنى في الاول دون
الثاني لاختلاف الفعلين معني واختلاف متعلقهما معني
فيه بنية الامثلة اي امثلة الاضمار وهو في هذا
الباب وصف اي في الجملة اذ لا يتحقق وجود التصبيح لانه لا
يكون الا اذا وقع الاسم بعد ما يتخلف بالفعل والي هذا
الاشارة قوله في جواز التثنية والتثنية اليه كما قاله
قوله المصنف السابق والتصبيح علم اذا التثنية بالفعل
لا يتصور في الاسم ولا في الفعل في الوصف بين المفرد
والمتنبي والجموع نحو تصبيح كزيد التثنية باه وانتم
فما ربه او انتت فمما ربه وقد اجمع التثنية عند
بعضهم كزيد التثنية فمما ربه او انتت فمما ربه
اي فيما قبله ثم في جرح العطف المشبهة المرفوع
وهو اسم الفاعل اذ به ما يحكم مثاله المبالغة نحو زيد انت
فما ربه قاله بسم يتبع ان يكون جنس المبالغة الوصف في المرفوع
وجز في المرفوع لكونه مفسرا للمحذوف المرفوع وقايم
بما هو المرفوع له ما يعني اجازتها حسب السبغ في المثال
ان يكون ضمير زيد باضمار فلو وان يكون بتفسير اسم

الفاعل

الفاعل هي اعتماده وهو متبدا وانت مرفوع به واسم الفاعل
المقدر خبر لانت مقدم وضما به على هذا التقدير خبر متبدا اخر
او محبوس عليه نائب الفاعل ضمير مستفاد تقديره هو وان
نظر اليه الموصوف المذوق اي شخص محبوس اي مقصور وانت
ان نظر اليه المبتدأ الذي هو انت وليس نائب الفاعل الفهم المحمور
بغية والاكين في محاربه خلاق انت مناديه في خلاف زيد
انت ضار به دون انتقام هذه اهو المتبادر في عبارته ووجه لا يرد
على قول الاضنيان الوصف الي ما يعهد عليه قول بسم قد يقال بكون
الاعتماد على الاستفهام لاج افعال وجود عدم ووجه ان مراد
توجيه منع زيدا انت تقصيره ثم هذه هي الفاعل كما قاله
تتأني قوله سؤالا في المعنى ان الوصف الفاعل كما فعل العالم من غير
نظر لمادة مخصوصة بقي سمي آخر وهو ان الوصف لا يفصل
من معموله باجنبي كما صدحوا في الكلام على قول تعالى ارأيت
انت عند الهني ووجه لو لم يستقل الوصف بالضمير وسلط عليه
الاسم المتقدم لم يصبغه للفصل فكم يصدق ضابط الاستقلال
على ما نحن فيه ويجيب بان المراد كما مر ان الوصف عليه لصح لانه
لان يعار وان عرض ما يتبعه الوصف والفصل عارض او يقال اخذ من
كلامهم هنا وكلامهم على قول تعالى ارأيت انت عند الهني لفصل المرفوع
وقوع الاجنب بعد العامل مع تاخر المجرور عن ما كفي الية بخلاف
وقوعه قبل العامل مع تقدم المجرور عليها كما في زيد انت ضار به لانت
المجرور وان تقدم لفظا من اجزائه كما في زيد انت ضار به لانت
ما في صمد قد يقال هذه الية شرط محله من متممات الوصف
بالفعل اذ الفاعل لا يكون حتمه التاسع والاسم السابق الا اذا افقد